

Distr.: General
23 May 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي الدورة الثانية عشرة

نيويورك، 3-5 آب/أغسطس 2022

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت*

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك
المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجّه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والذي سيتاح باللغة التي قُدّم بها فقط على الصفحة ذات الصلة من الموقع الشبكي للجنة الخبراء (<https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/12th-session/>). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإبداء آرائها في التّقدم الذي أحرزه الفريق العامل في سياق جهوده المبذولة لمعالجة المسائل السياساتية والقانونية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الحادية عشرة، المعقودة افتراضياً في 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021، المقرر 110/11، وأشادت فيه بالتقدم المحرز، بقيادة السويد وأستراليا، في تحديث خطة عمل الفريق العامل للفترة 2020-2022، بحيث انتقل الفريق العامل من تناول حالات افتراضية إلى تناول حالات واقعية على الصعيدين السياساتي والقانوني. ومن مظاهر ذلك البدء في صياغة ورقة عن البيانات



المرجعية والسلطة والوصاية، وأخرى عن استكشاف البيانات الجغرافية المكانية من أجل الصالح العام والاستخدام الأخلاقي والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الخصوصية والسرية.

وأعربت لجنة الخبراء عن وعيها بأن الأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها هي مزيج معقد من المسائل المترابطة التي تتسم فيها النظم القانونية والاختصاصات القضائية القائمة بالتنوع وتفاوت مستويات النضج، ومن ثم تشكل مجالا صعبا وهاما من مجالات عمل اللجنة وعلى صعيد تنفيذ الإطار المتكامل، وأشارت إلى أهمية تعريف صانعي السياسات وصناع القرار وأصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور بهذه المسائل وتوعيتهم بها على نحو فعال.

وطلبت لجنة الخبراء أن يواصل الفريق العامل النظر في البيئات السياساتية والقانونية التي تؤثر في الخصوصية والأمن الوطني والشواغل المتعلقة بالمعلومات التجارية السرية والسلطة وتنوع مصادر المعلومات الجغرافية المكانية والمسؤولية وتعدد الاستخدامات؛ واعترفت في الوقت نفسه بأن صانعي السياسات والقرارات يسعون إلى الثقة في المعلومات الجغرافية المكانية وحسن توقيتها وملاءمتها للغرض، وأبرزت في هذا الصدد أهمية الحفاظ على الثقة في المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض وضع السياسات واتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة. وشجعت اللجنة الفريق العامل على مواصلة نظره في المسائل السياساتية والقانونية المتصلة بالبيانات المرجعية والصالح العام، وأشارت إلى أن تحديد البيانات المرجعية يمكن أن يكون عملا معقدا وصعبا، في ظل تفاوت الظروف الوطنية، وأن إنتاج المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية لم يعد مقصورا على الوكالات المكلفة وطنيا نظرا لتغير المشهد الرقمي والتكنولوجي، والتنوع، والاستخدام الابتكاري للمعلومات الجغرافية المكانية. وشجعت اللجنة أيضا الفريق العامل على التعاون في هذه الأمور مع المنظمات الدولية المعنية.

ورحبت لجنة الخبراء بالتقدم المحرز في وضع وإعداد مجموعة من السياسات والموارد القانونية لدعم الدول الأعضاء في تحسين نشر البيانات وتبادلها، ولاحظت أن هذه الموارد تشكل الأساس لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال وضع أطر سياساتية وقانونية مناسبة على الصعيد الوطني، وشجعت على مواصلة التعاون مع المجموعات الوظيفية واللجان الإقليمية التابعة للجنة من أجل زيادة فهم العوامل والآثار السياساتية والقانونية والنهوض بتنفيذ الإطار على الصعيد القطري.

ويقدم الفريق العامل في تقريره معلومات عن التقدم الذي أحرزه والأنشطة التي اضطلع بها، مضمنا ذلك مستجدات خطة عمله وجهوده لمعالجة المسائل السياساتية والقانونية المعقدة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ولتقديم الدعم في تنفيذ الإطار المتكامل. ويشير أيضا إلى التقدم الذي أحرزه في إعداد ورقة عن البيانات المرجعية والسلطة والوصاية. وأبدى الفريق العامل في هذا الصدد ترحيبه بمجموعة متنوعة من وجهات النظر الأولية التي أعرب عنها ممارسون في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وخبراء سياساتيون وقانونيون من مختلف أنحاء العالم. ويسعى الفريق العامل إلى وضع وإنشاء إطار يتيح فهما أفضل لمختلف استخدامات صفة "مرجعية" (authoritative).

وعلاوة على ذلك، يتناول الفريق العامل التقدم الذي أحرزه في إعداد الورقة المتعلقة بتسخير البيانات الجغرافية المكانية في الصالح العام والاستخدام الأخلاقي والمسائل ذات الصلة المتعلقة بالخصوصية والسرية والتكنولوجيات الجديدة. ويتضمن التقرير أيضا لمحة عن العمل الجاري في إعداد مجموعة من الموارد السياساتية والقانونية لدعم الدول الأعضاء في تحسين نشر البيانات وتبادلها، كما يرد

في التقرير أن هذه الموارد أساسية لتنفيذ الإطار المتكامل وفق الأطر السياساتية والقانونية المناسبة على الصعيد الوطني. وتتألف مجموعة الموارد من ثلاث وثائق يُراد لها أن تكون بمثابة مورد مرجعي أو توجيهي في وقت تبدأ فيه البلدان في تفعيل الإطار المتكامل عن طريق خطط عملها القطرية. والمقصود من ذلك هو صياغة أهداف الإطار المتكامل وغاياته بلغة مألوفة لدى الأوساط السياساتية والقانونية. فالمسار الاستراتيجي الثاني من الإطار المتكامل، وهو يتعلق بالمسائل السياساتية والقانونية، يبين أن الإطار السياساتي والقانوني الناجح هو ذلك الذي يشتمل على عدد من الأدوات الضرورية لمعالجة طائفة عريضة من المسائل السياساتية والقانونية ذات الصلة بجمع المعلومات الجغرافية المكانية وباستخدامها وتخزينها وتوزيعها.

ويشير التقرير في الختام إلى أن الفريق العامل لا يزال يعمل لإعداد خطة اتصال الهدف منها تشجيع الحوار والتفاعل بين لجنة الخبراء والمهنيين السياساتيين والقانونيين.